



جامعة أحمد زبانة غليزان
AHMED ZABANA UNIVERSITY OF RELIZANE

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

كلية العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المستوى: ماستر 1

محاضرات في تحليل السياسات النقدية

إعداد: د. فؤاد بن حدو

أستاذ محاضر "ب"

تخصص: إدارة الأعمال و المالية و باحث في الاقتصاد الإسلامي

السنة الجامعية: 2021/2020

فهرس المحتويات:

ص : 04	النقود	المحاضرة الأولى:
ص : 11	التضخم	المحاضرة الثانية:
ص : 18	السياسة النقدية	المحاضرة الثالثة:
ص : 23	البنك المركزي (السلطة النقدية)	المحاضرة الرابعة:
ص : 27	البنك التجاري (البنوك التجارية)	المحاضرة الخامسة:

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ومولنا محمد ابن عبده الله وعلى آله و أزواجه و ذريته وصحبه وسلم وبعد؛

لا يعتبر هذا العمل مطبوعة جامعية، بل هو مجرد جهد فردي كنت قد وعدت به الطلبة وهذا بعد أن أئخينا بطبيعة الحال البرنامج المقرر لمدة شهر فقط تطبيقاً للبتر وكل الصحي المسطر من قبل الوزارة ، مع إدراج دروس مختصرة رفقة رزنامة و قائمة الأعمال الموجهة على مستوى منصة موودل (Moodle) للجامعة ، مما رأيته حقيقة إجحافاً كبيراً في حق هؤلاء الطلبة، نظراً لأهمية هذا المقياس في تخصصهم و في مسارهم البيداغوجي و العلمي.

فلقد قمنا في هذا العمل بالتوسع أكثر مقارنة بما تم تلقيه و إلقاءه في المحاضرات حتى يتسنى للطلبة هضم هذا المقياس جيداً مع مراعاة بطبيعة الحال مستواهم العلمي و إجتناأ منا لكل التعقيدات الاصطلاحية و العلمية التي قد تشكل عليهم الفهم.

ونأمل في الختام أن يحقق هذا العمل بعض الفوائد العلمية المتوخاة منها لكافة الطلبة وحتى الباحثين و المهتمين بهذا المقياس. راجين من المولى سبحانه و تعالى أن يكون هذا البحث من الجهود التي تضيف قيمة مضافة إلى جامعاتنا الجزائرية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام

على خير الأنبياء والمرسلين-صلى الله عليه وآله وسلم-.

بغليزان- الجزائر، في يوم السبت 07 شعبان 1442هـ/ الموافق ل 20 مارس 2021م

كتبه الفقير إلى ربه

الدكتور: فؤاد بن حدو

Fouadomati@gmail.com

المحاضرة الأولى: النقود

أولاً- النشأة التاريخية للنقود:

أنطلق الناس منذ فجر التاريخ يكدحون في هذه الحياة لتأمين السلع والخدمات، وللاستفادة من النعم التي سخرها الله عز وجل لهم. ولما كان الإنسان لا يستطيع لوحده تأمين كل ما يحتاج إليه من سلع وخدمات، لذلك اضطر إلى أن يتعاون مع بني جنسه في سبيل تأمين تلك الحاجات. ومع زيادة حجم ما تنتجه كل جماعة عن حاجاتها الذاتية، ورغبتها في الحصول على ما ينتجه الغير، بدأت أولى عمليات المبادلة تظهر للوجود في صورة مقايضة (Barter)، "وهي تبادل السلع مباشرة دون استخدام وسيط مثل النقود". أو "بيع السلعة بالسلعة". فتعدد الحاجات وتنوعها، وازدياد اعتماد الناس بعضهم على بعض، أدى إلى التخصص وتقسيم العمل، وهذا أدى بدوره إلى تبادل الناس فائض منتجاتهم. غير أن هذه الطريقة وإن كانت سهلة في بادئ أمرها، إلا أن تطور المجتمع أدى إلى صعوبتها فظهرت عيوبها.

و لقد أدت هذه الصعوبات إلى ضرورة إيجاد وسيلة أخرى تقوم بمهمة تقدير قيم الأشياء وتعمل كوسيط للمبادلة، خاصة بعد تطور حاجات الناس وتعددتها وظهور ما يسمى بالتخصص. ويشير التاريخ الاقتصادي إلى أن الأنواع الأولى من السلع التي استخدمت كوسيط تمثلت بالحيوانات والجلود والقمح والذرة، وكان الوسيط يختلف من مجتمع لآخر باختلاف البيئة والمرحلة الحضارية، فالعرب قبل الإسلام استخدموا الجمل كأداة للتبادل، فيما استخدم المسك والفراء والجلود من قبل الشعوب المهتمة بالصيد، والإبل والماعز والماشية من قبل الشعوب المختصة بالرعي، والذرة والقمح في المناطق الزراعية. إلا أن جميع هذه السلع كانت تتمتع ببعض الصفات العام التي أهلتها لأن تؤدي وظيفة تقدير قيم الأشياء ولعب دور الوسيط في التبادل، ومن هذه الصفات: أنها كانت نافعة، وتملك قيمة ذاتية مستمدة من طبيعتها كأشياء قادرة على تحقيق إشباع ذاتي؛ وتمتعها بالندرة النسبية لكي لا تتعرض قيمتها في السوق إلى تقلبات واسعة ومستمرة، وأخيراً قابليتها على الحفظ والتداول لمدة من الزمن.

وبمرور الزمن ظهرت الحاجة إلى سلعة تفي بمتطلبات التبادل التجاري الداخلي والخارجي، و استخدم الأفراد أنواعاً جديدة و من النقود السلعية تمثلت أولاً في المعادن غير الثمينة كالحديد والنحاس والبرونز وعندما كانت المعاملات محدودة وقيم الأشياء المتبادلة صغيرة. ولكن من انتشار التجارة واتساع نطاق التبادل فرضت المعادن النفيسة (الفضة ثم الذهب) نفسها تدريجياً كأدوات نقدية، وذلك بسبب استقرار قيمتها، إمكانية تخزينها وقدرتها على أداء وظيفة خزن القيمة، سهولة تجزئتها وحملها ونقلها، تفضيل الأفراد لها، وتمتعها بالندرة النسبية. إن انتقال القطع الفضية والذهبية من يد إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر لإنجاز المعاملات كان يتضمن مخاطر السرقة والضياع، إضافة إلى تعرضها إلى التآكل نتيجة استعمالها في التداول، فضلاً عن عمليات تشويه العملة. لذا وجد الأفراد أنه من المناسب إيداع ما لديهم من ذهب وفضة لدى رجال المال أو رجال البنوك مقابل حصولهم على شهادات أو وصولات قابلة للتداول عن طريق التظهير تبين كمية النقود المعدنية التي أودعوها. ومع مضي الوقت وتطور وسائل الاتصال وازدياد ثقة التجار ببعضهم البعض الآخر، وأصبح بالإمكان

إصدار شهادات من قبل بيوت خاصة هي البنوك محددة القيمة ومن فئات مختلفة تنسجم وحاجة العمليات التجارية، وبهذا فقد غدت هذه الشهادات بديلاً عن النقود المعدنية، كما أن قبول الأفراد لها في التداول كان يرجع إلى قابلية تحويلها إلى مسكوكات ذهبية وفضية، فقيمتها تعادل قيمة الذهب أو فضة الذي تمثله.

ثانياً- تعريف النقود:

تعرف النقود على أنها: "كل شيء يلقي قبولاً عاماً في التداول و تستخدم وسيطاً للتبادل و مقياس للقيم (وحدة حساب) و مستودعاً لها، و وسيلة للمدفوعات الآجلة".

شرح بعض المصطلحات المهمة في التعريف:

- **النقود هي كل شيء:** وعليه فكل شيء له قيمة اقتصادية، يمكن أن يستخدم في مبادلة كافة السلع والخدمات
- **يلقى قبولاً عاماً:** وهو قيد التعريف، إذ يشترط في الشيء الذي يمكن أن يكون نقداً أن يلقي قبولاً عاماً، فيكون جيداً لا زيف فيه مما يجعله يحوز ثقة الناس فيه.
- **كوسيط في التبادل:** وهو قيد ثان في التعريف، إذ لا يكفي أن يكون هذا الشيء مقبولاً قبولاً عاماً، فإن ذلك ما كان يحدث قبل ظهور النقود وما جاءت النقود إلا لتسهيل التبادل-الإعطاء والقبض-

ثالثاً- أهمية النقود:

تعد النقود إحدى أهم دعائم الاقتصاد، فهي تسهل عملية تبادل السلع والخدمات، إذ تستلزم كل من عمليات الإنتاج والتوزيع استخدام النقود. وفي ظل الأساليب الحديثة للإنتاج الكبير الحجم، يتخصص كل فرد من أفراد المجتمع بإنتاج سلعة أو جزء من سلعة، ويحل على قيمة إنتاجه الذي يعرضه في الأسواق بالنقود. كما يدفع أصحاب الأعمال أجره خدمات العمال الذي يعملون لديهم بالنقود أيضاً. لذا فلا يستطيع النظام الاقتصادي الحديث المتشابك الأطراف أن يؤدي دوره بكفاءة تامة دون استخدام النقود.

رابعاً-وظائف النقود:

1. الوظائف الأصلية للنقود: تتمثل الوظائف الأصلية للنقود في:

أ. **النقود وسيط للتبادل:** النقود كوسيط للتبادل تعني أنها تتوسط عملية مبادلة السلع والخدمات بالنقود(عملية البيع)، ثم مبادلة النقود بالسلع والخدمات (عملية الشراء). فالنقود هي من تسمح بمبادلة سلعة أو خدمة بسلعة أو خدمة أخرى بطريقة مباشرة، وبهذا فهي تفكك عملية البيع والشراء الموحدة في ظل المقايضة إلى عمليتين من فصليتين وغير متزامنتين. وحتى تقوم النقود بوظيفتها الأساسية كوسيط للتبادل لا بد أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص وأهمها:

- أن تتسم بالقبول العام من جانب جميع الأفراد؛

- أن تمثل قوة شرائية عامة لجميع السلع والخدمات التي يحتاجها مالك النقود.

ب. **مقياس للقيمة ووحدة للحساب:** تعد هذه الوظيفة من أهم وظائف النقود، ولذلك ينبغي تقديم هذه الوظيفة في تعريف النقود المبني على الوظائف الاقتصادية على سائر الوظائف، وهذا مالا يفعله علماء الاقتصاد. فالنقود مقياس للقيمة، أي أنها وسيلة لتقدير قيم السلع والخدمات ونسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع.

2. الوظائف الثانوية للنقود: و تتمثل هذه الوظائف في:

أ. **النقود مستودع للقيمة:** لا يمكن في ظل نظام المقايضة تخزين السلع من أجل استخدامها في المستقبل (ادخار)، وذلك بسبب اختلاف طبيعة السلع وقابليتها للتخزين، أو صعوبة الاحتفاظ بكميات كبيرة منها صورة ثروة، لكن مع وجود النقود فإنه من السهل الاحتفاظ بها من أجل تخزين القوة الشرائية في الوقت الحالي لإعادة استخدامها في المستقبل.

ب. **النقود معيار للمدفوعات الآجلة:** كون النقود وسيطاً للتبادل فهي وحدة لحساب المدفوعات الآجلة، بمعنى أن عمليات البيع والشراء قد لا تتم بنقود جاهزة، وإنما على أساس الدين، حيث يعرض صاحب الإنتاج بضاعته في السوق فيجد المشتري، لكن ليس معه نقود فيبيعه بثمن مؤجل. ونجد أن معظم المعاملات الاقتصادية في الوقت الحاضر تأخذ طابعاً من شأنه أن ينشأ عنه مجموعة من الالتزامات المالية التي تستحق الدفع في آجال لاحقة، والوسيلة التي تساعد على مثل هذه المعاملات النقود لإمكانية ثبوتها في الذمة ووجوب الوفاء بها ولو بقوة السلطة.

ج. **النقود قوة محركة للنشاط الاقتصادي:** إضافة إلى الوظائف الأساسية السالفة الذكر فإن النقود تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الحديث، فهي تلعب دوراً هاماً في التأثير على المستوى العام للأسعار، فيمكن أن نقول بوجه عام أنه كلما زادت النقود المتداولة في المجتمع مع بقاء كمية السلع والخدمات المعروضة بدون زيادة، فننا نتوقع ارتفاع الأسعار مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، ويمكن تصور العكس عندما تقل كمية النقود. ومعنى ذلك أن القيمة الحقيقية لوحدة النقود تكون عرضة للتقلب بسبب تغير مستوى الأسعار، وهذا التقلب له آثار بعيدة المدى على توزيع الثروة والدخل الحقيقي ومستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

خامساً - أنواع النقود:

1. **النقود السلعية:** نتيجة لصعوبات المقايضة ظهرت النقود في صورة سلعة، يقع الاختيار عليها للقيام بوظيفة النقود، وكانت تختلف من بيئة إلى أخرى تبعاً للنواحي الاقتصادية والاجتماعية، كإمكانية الحصول على هذه السلعة بكميات كافية، ودرجة تمثيلها للثروات المعروفة في ذلك الحين، إضافة إلى اعتبارات أخرى تتصل بمستوى التفكير السائد وأذواق الجمهور. فكانت الماشية تتخذ نقوداً في مجتمعات الرعي، والمحاصيل الزراعية في المجتمعات

الزراعية، وأدوات الزينة في مجتمعات الصيد. فالعرب في الجاهلية استخدموا الإبل والغنم، واستخدمت بعض القبائل الإفريقية البقر والماعز، وفي بلاد اليونان كان للثور دور مهم في التبادل، واستخدم أهالي التبت رزم الشاي، وأهالي فرجينيا رزم التبغ، واستخدم الهنود السكر والصوف، وأهالي الحبشة الملح، و أنكلي نيو فونلاند السمك المجفف. كما أن لفظ "Pecuniaire" بمعنى "مالي" مشتق من اللفظ اللاتيني "Pecunio" بمعنى "النقود"، وهو مشتق بدوره من لفظة "Pecus" أي "ثور"، وكلمة "Drachma" وهي وحدة النقد في اليونان تعني في الأصل قبضة مسامير الحديد، مما يدل على أنها استخدمت نقوداً في السابق. تستمد النقود السلعية قوتها الشرائية من قيمتها باعتبارها سلعة، فالقمح مثلاً: له قيمة في حد ذاته، فالطلب الأصلي عليه هو لغرض الاستهلاك، فإذا تحول إلى سلعة نقدية فإنه يتولد طلب آخر عليه، وهو الطلب النقدي، ومن ثم يكتب قوة شرائية بالنسبة لبقية السلع والخدمات. وهكذا فاكشاف النقود السلعية كان اكتشافاً فذاً في وقته، وهو يدل على مرحلة مهمة من مراحل التطور البشرية.

2. النقود المعدنية: كانت المعادن تلقى قبولاً عاماً عن الناس قبل أن تستخدم وسيطاً في التبادل، فالمعادن الثمينة كان يتخذ منها الحلي والزينة، أما الحديد فكان يصنع منه الفؤوس وأدوات الحراثة. فلما اتجه الناس إلى المعادن لاتخاذها أداة في التبادل، ووحدة الحساب، واستعملوا أولاً البرونز، ثم الحديد، ثم النحاس، وأخيراً المعدنين الثمينين الذهب والفضة. فأول من استخدم اليونانيون من المعادن الحديد، أما الرومان فاستخدموا النحاس، ولم يكن النحاس والبرونز يستخدمان في عمليات التبادل الكبيرة. وعندما اتسع حجم التبادل التجاري، وتضخم شأن التجارة الخارجية ظهرت الفضة أولاً ثم الذهب، لأنهما معدنان يتميزان بالقيمة العالية مع صغر الحجم بالنظر إلى المعادن الأخرى.

3. النقود الورقية: ظهرت النقود الورقية إلى جانب النقود المعدنية منذ وقت مبكر، ولكنها كانت تمثل نقوداً معدنية ثمينة محفوظة لدى البنوك، ثم تطورت هذه النقود إلى أن انفصلت عن النقود المعدنية، فلم تعد قابلة للصرف بالذهب، وإنما أصبحت نقوداً قانونية نهائية.

أ. النقود الورقية النائية: تمثل هذه الأوراق المعادن تمثيلاً كاملاً، أي أنها مغطاة بمعادن تبلغ قيمتها 100% ، ولحامل هذه الأوراق النقدية النائية أن يحولها إلى ذهب أو فضة في وقت الذي يريد دون قيد وفي الوقت نفسه تعبر هذه النقود الورقية من النظام المعدني، وكل ما في الأمر أنه بدلاً من تداول الذهب والفضة تقوم هذه الأوراق النقدية مقامها في التداول باعتبارها نائية عنها. وكانت أولى المبادرات في تطوير هذه الأوراق وجعلها صالحة للتداول تعود إلى بنك البندقية عام 1587م، ثم بنك أمستردام عام 1609م.

ب. النقود الورقية الوثيقة: وهي نقود ورقية مغطاة بجزء من قيمتها وثقة بها تنحصر في الجهة التي أصدرتها، ويكون القسم المغطى بالمعدن عملة معدنية في حين يعتبر القسم الباقي الذي لا يقابله ذهب أو فضة نقوداً ورقية وثيقة تستمد قوتها في التداول من ثقة الناس بالجهة التي أصدرتها.

ت. **النقود الورقية الإلزامية:** إزاء تزايد كمية النقود الورقية المصدرة وتردد الأفراد في قبولها، ألزمت الدولة الأفراد بالتعامل بها، وهي غير مغطاة بالذهب، وتستند قيمتها إلى قوة الإبراء العام التي يضيفها القانون، حيث تدخلت الدولة وأعفت بنوكها المركزية من تحويل أوراق البنكنوت إلى ذهب وإلغاء قابلية صرفها، فتجعلها نقود إلزامية. وأما قبولها على مستوى العالم فيؤثر فيه عوامل أخرى غير القوة القانونية، كقوة الدولة الاقتصادية واستقرارها السياسي وغيرها من العوامل. وهذا النوع من النقود هو الشائع اليوم. بينما النوعين الأولين فقد اختفوا من التداول في الأسواق وليس لهم وجود اليوم.

4. **النقود البنكية:** هذه النقود نشأت بصورتها الحديثة بعد نشوء البنوك، المراد بالنقود البنكية الودائع تحت الطلب التي تودع في الحسابات الجارية، فعندما يودع شخص ما مبلغاً من النقود في حسابه الجاري، فإنه يستطيع دفع التزاماته، و تحصيل ديونه، عن طريق الشيكات، حيث أصبح الأفراد يتعاملون بالشيكات بدلاً من النقود الورقية، غير أن الورقة التجارية- الشيكات- لا تعتبر ورقة مالية، غير أن الحكومات عن طريق إصدار التشريعات كفل إيجاد الثقة للمتعاملين بالشيكات.

5. **النقود الالكترونية:** وهي عبارة عن تحويلات الكترونية من وإلى الحسابات البنكية، و يعود ظهورها إلى السبعينات من القرن العشرين، عندما بدأت البنوك باستخدام الهاتف لغرض خدمتها، وبعد ظهور تكنولوجيا الانترنت في نهاية الثمانينات بدأت البنوك في عرض عملياتها باستخدامها، وفي سنة 1995م أنجزت شركة NETSCOPE الأمريكية أول برنامج يسمح بدخول مواقع الويب، أما أول بنك استفاد من هذه التقنية فهو "SFNB" وهو بنك أمريكي. ويتم تداول النقود الالكترونية باستخدام الحاسب الآلي لتحويل المبالغ من جهة إلى آخر للوفاء بالتزامات وفق نظام الكتروني، وتستخدم الآن بشكل واسع لتمويل المبالغ الكبيرة من قبل البنوك والشركات وصناديق استثمار و الوسطاء الماليين باستخدام الصرف الآلي.

6. **النقود الرقمية:** تدعى أيضا النقود المشفرة أو النقود الافتراضية أو النقود المعمّاة. هذه الأصول هي عبارة عن نقود ونوع من أنواع العملات لكنها غير موجودة بأشكال فيزيائية ومادية، بل إنها افتراضية وتتواجد في العالم الافتراضي أو فضاء الإنترنت.

سادساً- مصدر القيمة النقدية:

إن مصدر القيمة النقدية يعد أساس قبول النقد، ذلك أن صاحب السلعة أو الخدمة إنما يبادل سلعته أو خدمته بنقود عندما يثق إن هذه القطعة من النقود سواء أكانت من المعدن أم من الورق، تخوله شراء ما يحتاجه من سلع وخدمات.

1. **مصدر القيمة النقدية في النقود المعدنية:** تستمد النقود المعدنية الذهبية والفضية قيمتها من ذاتها بمعنى أن قيمة المعدن كسلعة تعادل قيمته كنقد.

2. **مصدر القيمة النقدية في الأوراق النقدية:** الأوراق النقدية ليست لها أية قيمة ذاتية ، فقصاصه الورق تافهة

القيمة في مادتها، غير أن هذه أوراق النقدية لها غطاء ورصيد تستمد قيمتها منه، وهو مهم إذ يحول دون الإسراف في إصدار هذه الأوراق. وقد مرت الأوراق النقدية من حيث غطاؤها النقدي بثلاث مراحل:

أ. **نظام الغطاء المعدني الكامل:** في ظل هذا النظام كانت الأوراق النقدية مغطاة بالذهب بنسبة 100%، وهو ما يسمى نظام الأوراق النقدية النائبة.

ب. **نظام الإصدار الجزئي الوثيق:** في ظل هذا النظام لم تلتزم السلطات النقدية بإصدار أوراق كاملة الغطاء، بل صار الغطاء يتضمن نوعين سندات حكومية، وذهب.

ج. **نظام الإصدار الحر:** هذا النظام هو السائد في دول العالم اليوم، ففي ظل هذا النظام لا تتقيد السلطات النقدية بإصدار الأوراق على أساس كمية الذهب المتوفرة لديها. بل لم تعد العلاقة قوية بين إصدار الأوراق النقدية والذهب، بحيث يمكن للسلطات النقدية أن تطبع كميات من الأوراق النقدية، ولو لم يكن في خزينتها مثقال من الذهب.

فتعددت مصادر الغطاء النقدي وتنوعت ويمكن بيانها بما يلي:

أ. **الذهب، العملات الأجنبية، سندات حكومية، سندات تجارية:** يصدر البنك المركزي مزيداً من الأوراق النقدية مقابل كمية من الذهب والعملات الأجنبية، أو عندما يحصل على سندات حكومية أو سندات تجارية المتوفرة لديه. ومثال ذلك إذا حصل البنك المركزي على: سبائك ذهبية 50، عملات أجنبية 75، سندات حكومية 85، وسندات تجارية 110، و فإن الإصدار النقدي سيكون على الشكل التالي: $320 = 110 + 85 + 75 + 50$.

ب. **حقوق سحب الخاصة:** فكرة حقوق السحب الخاصة كبديل لإحتياطي الذهب ظهرت سنة 1974م، وهي عبارة عن أداة ائتمانية ذات صفة دولية؛ حيث أنشأ الصندوق النقد الدولي نظاماً خاصاً لتوليد السيولة سمي بحقوق السحب الخاصة، تستخدم كوسيلة لتسوية الديون بين البنوك المركزية، وقد فكرت الدول بهذا على أثر قرار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بإيقاف تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971م. وهكذا يقدم الصندوق للدول الأعضاء نقداً أجنبياً لقاء نقودها الوطنية وذلك لمساعدة الدول الأعضاء عند حدوث عجز في ميزانيتها.

ج. **قوة الاقتصاد:** حيث تستمد الأوراق النقدية قيمتها من كمية السلع والخدمات المتوفرة في الدولة، فإذا كان الاقتصاد الوطني قوياً ارتفعت قيمة النقود، أما إذا ضعف الاقتصاد فتضعف معه قيمة النقود.

د. **قوة القانون:** والتي يرى بعض الاقتصاديين أنها مصدر للقيمة النقدية، فهي محل نظر لأن قوة القانون ينحصر دورها في إلزام الناس بقبول الأوراق النقدية، وإعطائها الصفة القانونية النهائية في إبراء الديون. أما القوة الشرائية للأوراق النقدية فتستمد من عناصر التغذية التي ذكرها، ولا يمكن للقانون أن يعطي للأوراق النقدية أية قيمة حقيقية وإلا لما حدث التضخم النقدي.

سابعاً- قيمة النقود:

ليس للنقود قيمة في حد ذاتها، فالورقة النقدية من أية فئة إذا ما نظر إليها على أساس أنها قطعة من الورق فهي بلا قيمة. لكن النقود تكتسب قيمتها من قوة القانون في قبولها كوسيلة للدفع بقوة القانون. ففائدة النقود لمالكها تكمن في مقدرتها على شراء السلع والخدمات ذات الفائدة في حد ذاتها. وبهذا فإن قيمة النقود تكمن ليس في مقدرتها المباشرة على إشباع الحاجات ولكن في قوتها الشرائية.

وبهذا المعنى يصح القول بأن قيمة النقود مشتقة من قيمتها في التبادل، أي من منفعة الأشياء التي تستطيع شرائها. لذا فإن القيمة التبادلية لكل الأشياء عادة ما تقاس بأسعارها معبراً عنها بوحدات من النقود، لكن النقود لا تقاس بنفسها، وإنما بكمية السلع والخدمات التي تشتريها.

أولاً- تعريف التضخم:

يعرف التضخم على أنه: "ظاهرة نقدية بحتة لاغير بحيث تكون فيه الكمية المعروضة من النقود تفوق زيادة في حجم الإنتاج، وغير مغطاة بالذهب، كون أن النقود هي مقياس للأشياء وليس العكس مما يؤدي إلى الارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود".

ثانياً-أنواع التضخم:

1. **التضخم الجامح:** وهو أخطر أنواع التضخم، إذ ترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جداً وتنخفض قيمة النقود حتى تصبح تافهة جداً. وتفقد النقود القدرة على أداء وظائفها، حتى تصبح عديمة القيمة حيث يقض الأمر إصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة وينشأ هذا النوع نتيجة حدوث تفكك اجتماعي وانحيار النشاط الاقتصادي، أو عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور وفقد سلطتها على الشعب، أو تعتمد الحكومة تخفيض قيمة العملة تخفيضاً كبيراً، أو للتخلص من التزاماتها الخارجية وخاصة إذا كانت ناشئة بسبب الحروب المدمرة.
2. **التضخم الزاحف:** ويسمى بالتضخم المتوسط، وغير الجامح، وهذا النوع هو المنتشر في دول العالم في الوقت الحاضر، وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر. حيث تكون آثاره أقل خطورة ويسهل على السلطات مكافحته والحد من آثاره، حيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماماً بالنقد المتداول، ويكون ناشئاً إما بسبب الطلب أو بسبب التكاليف.
3. **التضخم المتسارع:** وهذا النوع من التضخم يصف تزايد الأسعار بمعدلات أعلى من التضخم الزاحف ولفترات زمنية قصيرة.
4. **التضخم الأصيل أو الصريح أو الأصيل:** ويحدث عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة الإنتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار.
5. **التضخم المكبوت:** وهذا النوع يصف حالة من ضبط الأسعار من قبل السلطات المسؤولة بحيث لو تركت الأسعار دون إجراءات مضادة لارتفعت ولكن تدخل السلطات ثبت الأسعار عند حدود لا تعبر عن واقع الحال.

ثالثاً- أسباب التضخم:

1. **الأسباب النقدية للتضخم:** يذكر علماء الاقتصاد عدداً من الأسباب المؤدية للتضخم يمكن إيجازها بما يلي:
أ. **التمويل بالعجز:** و هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، فتلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية، والتي تصير بدورها غطاءً للعملة الورقية. وقد يكون سببه الإنفاق الاستهلاكي

والاستثماري بغرض زيادة الطلب الكلي الفعال، دون مقابلة ذلك زيادة في العرض الكلي مما يؤدي إلى الفائض النقدي وإلى ارتفاع الأسعار وهذا ما يسمى بالتضخم الطلبي.

ب. **تمويل النفقات العسكرية:** النفقات العسكرية سواء منها التي تكون قبل الحرب للاستعداد لها أو أثناءها، أو بعدها لمعالجة ويلات الحرب، سبب مهم أيضاً من أسباب التضخم. فالنفقات العسكرية تقدر سنوياً بمليارات الدولارات، وهي لا تؤدي إلى أي دور إنتاجي، بل على العكس فهي تخدم الإنتاج. وهذا ما أكدته **شارلسليفنسون** عندما قال: "بأن حرب الفيتنام كانت إحدى الأسباب الرئيسة للتضخم الأمريكي، فقد تجاوزت تكلفتها المباشرة 14 مليار دولار أمريكي حتى سنة 1971م".

ج. **إصدار النقود البنكية:** إن توسع البنوك في خلق نقود الودائع يؤدي إلى نتائج الإصدار النقدي، وبالتالي يجب الاحتفاظ بالاحتياطي الكامل (100%) في هذه البنوك، ليسهل على البنك المركزي التحكم في حجم النقد المتداول.

د. **زيادة التكاليف أو النفقات:** يقول علماء الاقتصاد الوضعي أنه من الممكن أن تنشأ حالة التضخم إذا طلب العمال الرفع من أجورهم وقدراتهم الشرائية أعلى من درجة مساهمتهم في الخدمات التي يقدمونها مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبعبارة أخرى فإن الأسعار ترتفع عندما تكون التكلفة الحدية أكبر من الإيراد الحدي للإنتاجية. ولقد أثبتت الاختبارات التي قام بها الكثير من الاقتصاديين، أن ارتفاع الأجور يحصل نتيجة لارتفاع نفقات المعيشة بارتفاع الأسعار، حيث يجد أصحاب المشروعات في ارتفاع الأجور مبرراً لأحداث زيادة الأسعار، بنسب غالباً ما تكون أعلى من معدل ارتفاع الأجور لزيادة أرباحهم.

2. **الأسباب الغير النقدية للتضخم:** قد يرى البعض أن التضخم لا ينشأ عن فائض عرض النقود، ويبدو أن السبب يرجع إلى طبيعة علم الاقتصاد الراهن وموقفه من النقود، فهو لا يرى على أنها مجرد وحدة للحساب ووسيط للتبادل، وإنما هي أداة سياسية أكثر من كونها أداة اقتصادية، ولذلك ظهرت مفاهيم جديدة للتضخم غلب عليها الطابع السياسي. وكمثال على ذلك ظهور مدرسة اقتصاديات جانب العرض لتفسير التضخم، والتي وقفت وراء البرنامج الاقتصادي للرئيس **ريغان** إبان حملته الانتخابية سنة 1979م، وكذلك وراء البرنامج الاقتصادي لـ **مورغريت تاتشر**. فأخذت هذه المدرسة تفسر التضخم على أساس الخطة السياسية. وهو نفس ما حدث في الحملة الانتخابيات الرئاسيات 17 أفريل 2014م في الجزائر، بضخ أموال من خزانة الدولة لرفع الأجور و شراء السلم الاجتماعي دون أن يكون هناك مقابل فعلي في الإنتاج. إذن يمكن اعتبار الطابع السياسي من أسباب التضخم كذلك.

رابعاً-الآثار الاقتصادية للتضخم:

1. آثار التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي:

أ. تعريف الدخل الحقيقي: يقصد بالدخل الحقيقي مجموع كميات السلع والخدمات التي يستطيع أفراد المجتمع الحصول عليها بدخولهم النقدية.

ب. أقسام أصحاب الدخل: ويمكن تقسيم أصحاب الدخل إلى:

- أصحاب الدخل الثابتة: تعد هذه الفئة من أكثر فئات المجتمع تضرراً بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع الأسعار، وتشتمل أصحاب معاشات التقاعد والإعانات الاجتماعية، ونظراً لثبات دخولها فإنها تتأثر إلى حد كبير بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوى الأسعار. فهذه الدخل لا تتغير تبعاً لتغير مستويات الأسعار، فتقل في هذه الحالة مقدرة دخولهم على شراء السلع والخدمات. ومثال ذلك نفرض أن متقاعداً عن العمل ليحصل على معاش قدره: 10.000 دج في الشهر، وان مستوى الأسعار قدر ارتفع بمقدار: 50%، عندئذ لا يستطيع هذا المتقاعد عن العمل أن يشتري بمعاشه نصف السلع والخدمات التي كان يحصل عليها، وبمعنى آخر فإن معاشه الحقيقي أصبح 5.000 دج بدلاً من 10.000 دج.

- أصحاب الأجور و المرتبات: وتمتاز هذه الفئة بإمكانية تغير دخولها ولكن بنسبة أقل من مستوى الأسعار، وذلك بسبب ضعف النقابات أمام تسلط رجال الأعمال والحكومات. وأصحاب المرتبات من موظفي الدولة يحصلون عادة على زيادات في مرتباتهم عند ارتفاع مستوى الأسعار، لكن هذه الزيادات لا تمنح لهم إلا بعد مدة طويلة من الزمن، وبنسبة تقل كثيراً عن نسبة ارتفاع الأسعار، وهكذا تتضرر هذه الفئة بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود، وارتفاع مستوى الأسعار. ومثال ذلك أن موظفاً يتقاضى مرتباً قدره: 30.000 دج، فإذا حدث ارتفاع في مستوى الأسعار بنسبة: 50%، فهذا يعني أن مرتبه الحقيقي هو: 15.000 دج بدلاً من 30.000 دج، إذ لا عبء بكمية النقود التي يقبضها وإنما لمقدرتها الشرائية في الحصول على السلع والخدمات.

2. آثار التضخم على الالتزامات المالية الآجلة: يفقد التضخم النقود القدرة على أداء وظائفها، فلا يقبلها الأفراد في التعامل إذا انخفضت قيمتها بشكل كبير كما أن تذبذب قيمتها يجعلها غير صالحة كمقياس للقيمة، فيدفع الأفراد للتخلص منها. فإذا ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود يتضرر الدائنون، ولذلك فإن كثير من الفقهاء أعطوا أهمية خاصة لهذه المسألة. وتشمل الالتزامات المالية المؤجلة القروض، والبيع بثمن مؤجل، ومهر المرأة المؤجل، وغير ذلك من الديون.

3. آثار التضخم على الأخلاق: يؤثر التضخم النقدي سلباً على الأخلاق، فيؤدي إلى انتشار الفساد الاجتماعي، فعند ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، مع ثبات مرتب موظفي الدولة، فأهم سيلجئون في الغالب

إلى تأمين حاجتهم المادية عن طريق استغلال وظائفهم، فيقدمون خدمة مشروعة أو غير مشروعة عن طريق الرشوة. وهذا ما نلمسه بوضوح في هذا العصر، حيث عم البلاء، وكثرت الرشاوى، ولن تستقر الأحوال إلا بعد تحسين أحوال هذه الفئة من المجتمع، وذلك عن طريق رفع مرتبات الموظفين بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار ليتحقق لهم حد الكفاية.

4. آثار التضخم على الاقتصاد: من آثار التضخم على اقتصاد نذكر كذلك:

- أ. ارتفاع الأسعار بالنسبة للطبقات الفقيرة؛
- ب. استمرار التضخم يزيد تفضيل الاحتفاظ بالسلع والعقارات عن النقود؛
- ج. زيادة سرعة تداول النقود زيادة كبيرة عندما يصبح الأفراد أقل رغبة في الاحتفاظ بها؛
- د. حدوث عجز في ميزان المدفوعات عندما ترتفع أسعار الصادرات أو تنعدم الصادرات والذي يؤدي بدوره إلى فقدان الواردات؛
- هـ. فقدان الثقة في العملة النقدية المحلية بحيث يصبح الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالعملات الصعبة لأنها أكثر استقراراً في سعرها؛
- و. انخفاض قيمة العملة انخفاضاً كبيراً يؤدي إلى تكالب الناس على شراء العملة الصعبة مما يساعد أيضاً على انهيار قيمة النقود المحلية؛
- ز. سلبية ظاهرة التضخم من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، لتشجيعها الاستهلاك ومن ثم الاستثمار غير المنتج أو المضاري؛
- ح. صعوبة تنفيذ المشروعات بصفة نهائية لصعوبة تقدير ارتفاع الأسعار خلال فترة انجاز هذه المشروعات، وعليه يصبح التخطيط صعب التنفيذ؛
- ط. انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى كسب المدينين وخسارة الدائنين مما يؤدي إلى فقدان روح التعاون بين أفراد المجتمع مما يجعل العلاقة القائمة بينهم مبنية على العلاقات المادية دون العلاقات الأخلاقية والروحية.
- ي. ظهور المضاربات في السوق السوداء.
- ك. انخفاض جودة بعض السلع بسبب سهولة تسويق السلع الرديئة في ظل ارتفاع الأسعار.

خامساً- علاج التضخم:

1. علاج التضخم في الاقتصاد الوضعي:

- أ. عند المدرسة الكينزية: يرى جون مينارد كينز John Mynard Keynes (1883-1946م): أنه إذا وصل الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل، حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية معطلة، فإن الأفراد يتجهون إلى الادخار ويزداد الطلب على النقود، فيحدث في هذه الحالة خلل بين الادخار والاستثمار، فتظهر مشكلة البطالة، والعلاج الذي يقدمه كينز في هذه الحالة هو خفض سعر

الفائدة، وخفض الضرائب، وزيادة الإنفاق الاستثماري، ويترتب على ذلك عودة الاقتصاد مرة أخرى إلى مرحلة التوظيف الكامل فيرفع سعر الفائدة، وترفع الضرائب. ثم ظهر ما يسمى **بمنحنى فليبس** الذي ساعد على زيادة اليقين بأفكار هذه المدرسة فرأى أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، ففي الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة تقل معدلات الأجور النقدية، لذلك فإن علاج التضخم يكمن في ازدياد البطالة، إذ هي الثمن الذي يدفع لمكافحة التضخم، فالمشكلة تكمن إذن في التوفيق بين معدلات البطالة ومعدل التضخم. غير أن هذا العلاج لم يكن نافعا، فالمدرسة الكينزية تهتم بالسياسة المالية وتهمل السياسة النقدية، الأمر الذي أدى إلى ضعف حوافز الاستثمار نتيجة زيادة الضرائب وكذلك زيادة اقتراس الحكومي من الجهاز البنكي مما أدى إلى الإفراط في إصدار الأوراق النقدية، على أنه لوحظ وجود معدلات عالية للتضخم مع وجود البطالة، ومن هنا فشلت المدرسة الكينزية في أفكارها.

تنبيه: تفترض هذه النظرية أن هناك عوامل رئيسية تؤثر في الأسعار هي: كمية النقد، سرعة التداول النقدي، كمية المبادلات. ان الأثر الوحيد للتغير في كمية النقود "طبقا للكلاسيك" هو التغير في المستوى العام للأسعار ولذلك فقد استخدموا معادلة التبادل لإثبات هذه العلاقة الارتباطية النسبية والطردية بين التغير في كمية النقود "متغير مستقل" والتغير في المستوى العام للأسعار "متغير تابع" وذلك في فترة قصيرة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. وقد عبر فيشر عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية: $M.V = T.P$ حيث:

V : سرعة دوران النقود.

M : كمية النقود.

T : كمية المبادلات.

P : المستوى العام للأسعار.

ورغم أهمية تطوير معادلة التبادل لـ "فيشر" كمعبر عن النظرية الكمية إلا أن مدرسة "كمبريدج" لم تختلف على المدى القصير عن النظرية الكمية الكلاسيكية في إطار معادلة للتبادل التي تربط بعلاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود. فعلى المدى القصير يترتب عن زيادة عرض النقود على الطلب عليها ارتفاع متناسب في المستوى العام للأسعار. غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورها، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لزيادة كمية النقود فيها. ذلك أن أزمة الكساد (1929-1933) أثبتت عدم صحة هذا التحليل للتضخم.

ب. عند مدرسة شيكاغو (النقديين): ظهرت المدرسة التحليل النيوكلاسيكي في مدرسة شيكاغو النقدية إلى الوجود عقب فشل المدرسة الكينزية، وهي تعادليها في أفكارها، وقد سمي أنصارها بالنقديين حيث قام **فرديمان وزملاؤه** سنة 1956م، بدراسة حول العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، وميزوا بدقة بين الأسعار المطلقة والأسعار النسبية، كما جمعوا بين التحليل الكلي لفischer والتحليل الجزئي لمدرسة كامبردج، وغيرها. وترى هذه المدرسة أنه لا علاقة بين التضخم والبطالة، فالتضخم ظاهرة نقدية بحتة، فهو يعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود وبين الطلب عليها، فوجود زيادة غير مرغوب فيها في عرض النقود تلجئ الأفراد إلى التخلص من العرض الزائد الذي يفوق طلبهم عن طريق زيادة في الإنفاق، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذه الزيادة في المستوى العام للأسعار لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تمويلها بوسائل نقدية جديدة، وهكذا يحدث التضخم، فتكون معالجة التضخم إذن في نمو كمية النقود بمعدلات تناسب مع زيادة حجم الإنتاج، وعدد السكان.

ويلاحظ أن أفكار مدرسة النقديين أكثر واقعية و هي الأقرب في معالجة وفهم التضخم ويمكن أن تحقق أهداف السياسة النقدية، ولهذا انتشرت أفكارهم لمعالجة المشاكل الاقتصادية وإدارة النشاط الاقتصادي عموماً.

2. الحلول من خلال القراءة للمدرستين: ومن خلال عرض حلول المدرستين في علاج مشكلة التضخم يمكن

التوصل إلى أنه كلهما ركزتا في نهاية المطاف على السياسة المالية والنقدية لمعالجة هذا الداء وان استخدام أدوات السياستين يجب أن لا يكون بشكل متعارض لأنه يحدث نتائج سلبية على النشاط الاقتصادي.

أ. **السياسة المالية:** من خلال توظيف أداتين وهما الإنفاق الحكومي والضرائب فتتوسع الحكومة في تحصيل الضرائب لتقليل النقود في أيدي أفراد المجتمع، وتخفيض من الإنفاق العام لتقليل الطلب.

ب. **السياسة النقدية:** من خلال سياسات التي يمارسها البنك المركزي وتتلخص فيما يلي:

- للتقليل من كمية النقود من خلال بيع البنك المركزي ما لديه من سندات حكومية يأخذها ثمنها من أيدي الذين يحملونها على شكل أوراق نقدية فيقلل من النقود في أيدي أفراد المجتمع. وهذا ضمن ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة؛
- يرفع البنك المركزي من نسبة الإحتياطي لتقليل من مقدرة البنوك التجارية في التوسع بالائتمان وعمليات خلق النقود؛
- يرفع البنك المركزي أسعار الفوائد على القروض التي يعطيها للبنوك التجارية كما يرفع أسعار إعادة الخصم على الكمبيالات؛
- تخفيض عرض النقد ويترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة و بالتالي انخفاض الطلب الكلي؛

كما يمكن الاستعانة بأداة أخرى ذات أهمية في معالجة التضخم وهي:

ث. **المراقبة المباشرة:** وتشمل بعض الإجراءات منها: التسعير، واستخدام البطاقات في توزيع السلع الضرورية، والتشجيع على انتاج السلع الضرورية، تخفيض القيود على الواردات لزيادة عرض السلع، وأخيراً رقابة على الأجور ودراسة الأوضاع بدقة قبل زيادتها.

المحاضرة الثالثة: السياسات النقدية

أولاً-نشأتها التاريخية:

يعد مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً، فقد ظهر في القرن التاسع عشر مع ظهور الأزمات الاقتصادية و الحروب، ومع ظهور الأوراق النقدية والمشاكل المتعلقة بها و غيرها من أمور النقد و خاصة التضخم.

ثانياً- تعريف السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها : "مجموعة من التدابير(القرارات و الإجراءات) التي تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي لتنظيم الإصدار النقدي وضبطه بما يتناسب مع الهياكل الاستثمارية، والإنتاجية والاستهلاكية للاقتصاد العام للدولة. و في تعريف آخر مختصر بأنها: عملية تنظيم لكمية النقود المتوفرة (عرض النقود) في دولة ما".

ثالثاً- قرارات السياسة النقدية:

تشمل السياسة النقدية على نوعين من القرارات ، ففيما يخص الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها فهو قرار سياسي يتخذ في الغالب على مستوى الحكومة، و أما وسائل تحقيق تلك الأهداف فهي مقررات تتصل بالبنك المركزي بالتنسيق مع الجهات الرسمية.

رابعاً- أنواع السياسات النقدية:

1. **السياسة النقدية الانكماشية:** لما تكون كتلة النقود المتداولة أو المعروضة أكبر من الناتج المحلي الخام(PIB) . وتهدف هذه السياسة إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية إتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات .
2. **السياسة النقدية التوسعية:** لما يكون الناتج المحلي الخام (PIB) أكبر من كتلة النقدية المتداولة أو المعروض منها . تهدف هذه السياسة إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي من خلال زيادة في الأجور وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات.

خامساً- أهداف السياسة النقدية: تتمثل أهداف السياسة النقدية في:

1. العمل على استقرار قيمة النقود: إذ من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستقرار في الأسعار؛

2. المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل : بإشراك السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزويد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق معدل نمو مرتفع؛
3. المساهمة في تطوير المؤسسات البنكية و المالية لغرض التحكم في حجم الكتلة النقدية و نشاطات البنوك التجارية الربوية بما يخدم الاقتصاد الوطني؛
4. المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة؛
5. مكافحة التقلبات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني من تضخم و انكماش والتخفيف من حدتها حتى لا يتأثر الاقتصاد الوطني لهزات عنيفة تنعكس سلباً على مستوى التوازن الاقتصادي العام.

سادساً- أدوات السياسة النقدية:

1. **الأدوات الكمية:** و هي الأدوات التي تمكن البنك المركزي من التأثير في الحجم الكلي للمعروض النقدي. و تسمى أيضاً بالوسائل التقليدية لأنها استعملت منذ عهد الكلاسيك، و لا تزال تستخدم من قبل الدول المتقدمة إلى يومنا هذا ، و هي:
 - أ. **سياسة سعر إعادة الخصم (سعر الفائدة):** هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية. فالبنوك التجارية تلجأ إلى البنك المركزي كلما احتاجت إلى موارد نقدية لتمويل عملياتها البنكية، باعتباره بنكاً للبنوك و المقرض الأخير للجهاز البنكي، سواء بالاقتراض المباشر أو بمقابل إعادة خصم أذونات الخزينة و الأوراق التجارية.
 - **في حالة التضخم:** يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان.
 - **أما في حالة الركود (الكساد):** فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتسنى للبنوك خصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض منه للتوسع في عملية منح الائتمان.
- تتوقف فعالية هذه السياسة على تحقيق عدة شروط أهمها:

- أن تقوم البنوك التجارية بتغيير أسعار فائدها مع تغير سعر الخصم وفي نفس الاتجاه: وهذا الشرط لا يتحقق في كل الأحوال والواقع أن فعالية هذه السياسة تستدعي ألا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية ذاتها أو في الأسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي من شأنها أن تقلل من أهمية قروض الأخير وتكلفة هذا الأخير كان لدى المشروعات المختلفة الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة للتمويل الذاتي ، أو وردت للاقتصاد الوطني رؤوس أموال أجنبية بغرض التوظيف، فإن رفع سعر الخصم لا يؤثر.

- أن يكون الطلب على القروض حساس للتغير في سعر الفائدة: بمعنى أنه يزيد إذا انخفض وينقص إذا ارتفع لكن هذه الحساسية ليست كبيرة في جميع الأوقات. فمجرد رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي ليس كافياً لأن يجعل البنوك التجارية تحجم عن تقديم الائتمان ومع ذلك فإن لسياسة سعر إعادة الخصم تأثيراً نفسياً، إذ ترى البنوك في تغييره إيعازاً لها من البنك المركزي باتخاذ سياسة معينة، وتهديدا باتخاذ إجراءات فعالة أخرى إذا لم تفلح هذه السياسة.

ب. **سياسة الاحتياطي القانوني (الإجباري):** هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها إجبارياً لدى البنك المركزي من حجم الودائع. و قد استخدمت هذه الوسيلة في البداية حماية للمودعين ضد إخطار البنوك في كيفية استخدامها لأموالهم. و تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام هذه الوسيلة كأداة للتحكم في قدرة البنوك التجارية على منح القروض إلى زبائنها.

- **في حالة التضخم:** يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فتقل سيولة البنوك التجاري، وبالتالي تنخفض قدرته على الإقراض فتتخفض حجم الكتلة النقدية المتداولة، و من ثم حجم المبادلات و بالتالي الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار و التقليل من حدة التضخم.

- **في حالة الركود (الكساد):** يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة أي الإفراج عن جزء كبير من سيولة البنك التجاري وبالتالي تزيد قدرة هذا الأخير على الإقراض و بالتالي زيادة حجم المعروض النقدي للتداول لتحريك النشاط الاقتصادي.

وتتوقف فعالية السياسة الاحتياطي القانوني على: عدم وجود تسرب نقدي، عدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج إطار البنك المركزي و مدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من طرف السلطات النقدية.

ج. **سياسة السوق المفتوحة:** وهي قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأسهم و السندات في السوق المالية، و أذونات الخزينة و الأوراق التجارية في السوق النقدية.

- **في حالة التضخم :** يتدخل البنك المركزي بصفته بائعاً للأوراق المالية التي بحوزته الأمر الذي من شأنه أن يمتص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبدايل للنقود فيتقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.

- في حالة الركود (الكساد): يتدخل البنك المركزي بصفته مشترى للأوراق المالية التي بحوزته الأمر الذي من شأنه أن يزيد من السيولة البنكية لدى البنوك وبالتالي زيادة قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.

وتتوقف فعالية السوق المفتوحة على ما يلي: وجود أسواق مالية متطورة، توفر الأوراق المالية لدى البنك المركزي لطرحها في السوق و عدم عرقلة البنوك التجارية لهدف البنك المركزي من هذه السياسة وذلك بإقدامها على خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي.

ثانياً- أدوات الكيفية:

1. التمييز في الأدوات الكمية: في إطار استعمال الأدوات الكيفية، لا يوجه البنك المركزي الأساليب الكمية إلى

جميع القطاعات، ولكن يميز بينها حسب حاجاتها للموارد المالية و أهميتها في الاقتصاد.

أ. التمييز في سعر إعادة الخصم: تقتضي ظروف النشاط الاقتصادي رفع أسعار الفائدة بالنسبة لأنواع معينة من الأصول المقبولة الخصم لدى البنك المركزي، بغرض توجيه الائتمان إلى القطاعات الأخرى التي تعاني من نقصاً في الموارد المالية، بسبب عدم إقبال البنوك التجارية على خصم الأوراق المالية التي رفع البنك المركزي سعر إعادة خصمها، ويعمل البنك المركزي عموماً على توجيه الائتمان إلى القطاعات ذات الربح الأقل و الأهمية الأكبر للاقتصاد الوطني كالزراعة والصناعة، وتضييق الائتمان على القروض التجارية وهي القطاعات ذات الربحية الأكبر و الأهمية الأقل في الدولة.

ب. التمييز في الاحتياطي القانوني: ويتعلق التمييز هنا بنوع وتركيب ونسبة الاحتياطيات النقدية التي يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه، مما يسمح للبنك المركزي بالتحكم في حجم الائتمان لتحقيق أهداف السياسة النقدية فيقوم بتخفيض نسبة مكونات أنواع الائتمان المطلوب توسيعها ضمن الاحتياطي القانوني، والعكس.

ج. التمييز في السوق المفتوحة: من أجل التأثير في قطاعات اقتصادية دون أخرى، يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الخاصة بالقطاعات المرغوب تدعيمها لزيادة الموارد المالية المخصصة لهذه القطاعات، و زيادة إقبال المستثمرين عليها في حدود الكمية التي يرغب إضافتها إلى الاقتصاد من المعروض النقدي، وفي المقابل لا يشتري الأوراق المالية للقطاعات التي لا يرغب في زيادة تمويلها، أو حتى بيع جزء من الأوراق المالية الموجودة لديه والخاصة بهذه القطاعات.

2. أدوات النوعية التكميلية: إضافة إلى الأساليب الكيفية يمكن للبنك مركزي أن يتدخل لتحديد حجم الائتمان ووجهته عن طريق وضع شروط أصعب للحصول على الائتمان بالتدخل في ظروف طلب الائتمان مع ثبات حجم عرضه.

أ. هامش الضمان المطلوب: وهو النسبة التي يجب أن يدفعها المضاربون في سوق الأوراق المالية من أموالهم الخاصة لتمويل مشترياتهم من هذه الأوراق، على أن يسدد البنك النسبة المتبقية، ويقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة ففيما يتعلق بالأوراق المالية للقطاعات المرغوبة، مما يدفع المضاربين للإقبال على شراء الأصول، و رفع هذه النسبة فيما يتعلق بالأوراق المالية للقطاعات غير المرغوبة أو التي تعرض تضخماً فيقل الإقبال على شرائها.

ب. شروط بيع التقسيط: وهي عملية تنظيم ومراقبة القروض الاستهلاكية، فتسهيل شروط البيع بالتقسيط يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، حيث يمكن الأفراد من الحصول على سلع معين وبالتالي يزيد الطلب.

ج. الائتمان العقاري: يمكن للبنك المركزي أن يثبت حداً على المبلغ المقترض المخصص لبناء المساكن، وتحديد فترة استرداد المبلغ المقترض. ويمكن أن يستخدم كوسيلة لسياسة السكن، للتخفيف من حدة مشكلة الإسكان عن طريق تخفيض المقدم وفترة الرهن وسعر الفائدة وفترة تسديد القرض وغيرها.

ثالثاً- الأدوات المباشرة: هي مجموعة التدابير و الإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية و البنكية عند عجز الأدوات الكمية و الأدوات الكيفية عن تحقيق أهداف السياسة النقدية.

1. الإقناع الأدبي يعني قيام البنك المركزي بإقناع البنوك و إبداء النصيحة لها فيما يخص توجيهاتها الائتمانية عموماً. وتستجيب البنوك التجارية عادة لتوصيات البنك المركزي، حفاظاً على علاقتها الطيبة معه.

2. التوجيهات والأوامر: يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة، من خلال حجم الائتمان و نوعه، كأن يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك في الشراء السندات الحكومية.

3. الإعلام: يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية و تحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية.

4. الإجراءات العقابية: إذا لم تنتهج البنوك التجارية السياسة الملائمة كما حددتها السلطة النقدية، يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات عليها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة خصم لهذه البنوك، ورفض إمدادها بالاحتياطات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا لمقرر للإقراض.

المحاضرة الرابعة: البنك المركزي (السلطة النقدية)

أولاً- نشأة البنك المركزي:

كانت البنوك المركزية في بادئ الأمر بنوكاً تجارية، و لكن فوضى عملية الإصدار جعلت الدول تتدخل لحصر هذه العملية في بنوك تابعة لها و تعمل لتحقيق سياستها الاقتصادية، فأصبح البنك المركزي هو المؤسسة التي تقف على هرم النظام البنكي في كل دولة ولا يهدف لتحقيق الربح وإنما لخدمة المصلحة الاقتصادية.

ثانياً- تعريف البنك المركزي:

هو: "مؤسسة حكومية مستقلة تقف على هرم النظام البنكي في كل دولة، ولا يهدف لتحقيق الربح وإنما لخدمة المصلحة الاقتصادية العامة. ويقوم بوظيفة أساسية هي الرقابة والتحكم في عرض النقود والإشراف على السياسة الائتمانية بصفة عامة".

ثالثاً- وظائف البنك المركزي:

تكمن وظائف البنك المركزي في أنه:

1. **بنك الإصدار:** ويعني هذا أن البنك المركزي ينفرد بوظيفة إصدار النقود القانونية ، ووظيفة إصدار أوراق البنكنوت هي أولى وظائف البنك المركزي والوظيفة الأساسية التي تميزه عن البنوك التجارية العادية ، وهذا ما يفسر في هيمنة سلطته على جميع البنوك في الجهاز البنكي ، فعندما أصبحت أوراق النقود (البنكنوت) عملة قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة زادت مكانة البنك المركزي داخل الجهاز البنكي، كما أن تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد نتج عنه ما يلي:

أ. زيادة ثقة جمهور المتعاملين في الأوراق النقدية المصدرة (صفة القبول العام)؛

ب. تمكين البنك المركزي من التأثير على حجم الائتمان من خلال التأثير على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية.

2. **بنك البنوك:** إن هذه الوظيفة تمثل علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية الأخرى، فعلى اعتبار أن البنك المركزي يقع على قمة الجهاز البنكي فهو يمثل بذلك سلطة رقابة على جميع البنوك المندرجة ضمن الجهاز البنكي، وتتلخص سلطته فيما يلي:

أ. تلتزم البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدي لدى البنك المركزي يعادل نسبة معينة من التزاماتها، وهذه النسبة تحددها إدارة البنك المركزي قصد حفظ حقوق المودعين وتحقيق رقابة فعالة على البنوك خاصة فيما يخص خلق الودائع.

ب. يلتزم البنك المركزي بإتاحة وحدات النقد القانونية لتحقيق السيولة اللازمة لمواجهة البنوك، أي أن نشاطها يخص خلق الودائع ، أما البنك المركزي فإنه يمثل قمة السيولة ، والبنوك التجارية تتوقع إن عاجلاً أم آجلاً ضرورة تحويل نقود الودائع إلى نقود قانونية ، وهي بذلك تلجأ إلى البنك المركزي الذي يمثل بذلك المقرض الأخير للبنوك التجارية في حالة الأزمات المالية المتعلقة بالسيولة والتي تهدد كيان النظام البنكي.

ج. يقوم البنك المركزي بدور الوسيط بين البنوك التجارية لتسوية الديون والحقوق الناشئة عن تعدد المعاملات، ويقوم بذلك عن طريق غرفة المقاصة.

3. **بنك الحكومة و مستشارها القانوني:** يعتبر البنك المركزي وكيل الحكومة ، ومستشارها المالي في جميع عملياتها المالية ، وتتلخص خدماته فيما يلي:

- أ. يقرض الحكومة عند الحاجة عن طريق إصدار عملات ورقية جديدة مضمونة بالسندات؛
- ب. مسك حسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، حيث أن الحكومة تودع كل أو بعض أموالها لديه، وتسدد ديونها بشيكات مسحوبة عليه؛
- ج. إصدار ودفع الفوائد وتسديد القروض نيابة عن الحكومة؛
- د. تقييم الاستثمارات المالية والنقدية للحكومة بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة؛
- هـ. المساهمة في صنع القرارات المالية للدولة والعمل على تنفيذها؛
- و. القيام بعمليات التمويل الخارجية ، وتجميع العملات الأجنبية والعمل على توظيفها؛
- ز. القيام بعملية السداد فيما يخص القروض العامة ، والعمل على تنظيم الدين العام.

4. **الإشراف على الائتمان وتوجيهه:** تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الحديثة للبنوك المركزية ، إذ أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية خلق نقود الودائع من قبل البنوك التجارية ، حيث يمارس البنك المركزي رقابة توجيهه على أعمال البنوك التجارية التي تتنوع أهدافها ووظائفها بتنوع الأعمال الاقتصادية داخل الدولة ، ويكون ذلك عن طريق إجراء الفحص الدوري والمفاجئ ، ومراجعة أعمال الإدارة ، والتحقق من كفاية رأس المال والأموال الخاصة ، كما أنه يحق له حسب بعض التشريعات الإطلاع على الحسابات المدينة ، كما يمكنه أن يؤثر في السياسة الائتمانية للدولة بفعل أدوات معينة سواء مباشرة أو غير مباشرة ، وعليه يمكننا القول بأن البنك المركزي يشترك مع الحكومة في رسم أهداف السياسة النقدية والعمل على إيجاد الوسائل اللازمة لتحقيقها.

رابعاً- استقلالية البنك المركزي:

نقصد باستقلالية البنك المركزي "استقلالية الصيرفة المركزية مرتبطة باستقلالها في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الموازنة العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية ، فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة ، وعندما يكلف بأهداف أخرى ، فذلك يحد من استقلاليته". فالاستقلالية إذن تعني

حجم السلطة والحرية المخولة أو الممنوحة للبنك المركزي في رسم و تصور السياسة النقدية، ومن ثم إمكانية مساءلته و بالتالي فنحن في حاجة إلى أشخاص آخرين لإدارة أعمال البنوك المركزية بخلاف المسؤولين عن الإنفاق العام يتمتعون بوضع قانوني مستقل و يعملون من أجل تحقيق المصلحة العامة.

خامساً- دوافع الاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزي:

هناك عدة دوافع للاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية وهذه الأسباب نتجت عن العلاقة بين البنوك المركزية والسلطات التنفيذية، و المتمثلة أساسا في الخزينة العامة ،وهناك عدة دراسات و تجارب أثبتت ضرورة التوجه نحو استقلالية البنوك المركزية عن السلطات التنفيذية للدولة، ونذكر من بين هذه الأسباب والدراسات ما يلي:

أ. سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية، بصفة عامة، ووصل الأمر إلى حد فرض تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة).

ب. انهيار نظام (بروتن وودز) وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة وكذا الدول النامية ، حيث كان ينظر إلي ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية ، تحت ضغط السلطات السياسية وكل هذا أدى إلى إعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك ،بما يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم ، وهذا يعني الاستقلال عن السلطات التنفيذية.

ج. تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية ، وذلك ما يسمى (الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي)، والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لنتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي قبل وأثناء الانتخابات، وذلك بهدف إحداث رواج اقتصادي قبل تاريخ الانتخابات حتى ولو كان رواجاً قصير المدى، فالمهم عندهم أن يستمر الرواج لحين نجاحهم في الانتخابات.

د. نتائج بعض الدراسات التي قامت بقياس استقلالية البنك المركزي، وكل هذه الدراسات اجتمعت على أن وجود بنك مركزي مستقل في دولة ما، من شأنه أن يؤدي إلى خفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو ، وبالتالي هذه الدراسات نادت بضرورة استقلالية البنوك المركزية.

هـ. الارتباط بين استقلالية البنك المركزي، وبين استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية.

و. إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها ، وذلك في حالة طلبها و إلحاحها على الإصدار النقدي الفاض ،لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل إقليم الدولة (زيادة التضخم).

سادساً- مؤشرات استقلالية البنك المركزي:

هناك عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي منها:

1. طول مدة تعيين المحافظ و مدى قابليتها للتجديد؛
2. الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ؛
3. إمكانية إقصاء المحافظ؛
4. مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى ، والجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك؛
5. مدى إنفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية؛
6. الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية؛
7. مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة؛
8. أهداف البنك المركزي؛
9. مدى إمكانية منح قروض للخرينة العامة؛
10. طبيعة القروض الممكن منحها، و شروطها؛
11. حدود الإقراض الممكن منحه، و شروطه

المحاضرة الخامسة: البنك التجاري (بنك الودائع)

أولاً- نشأة البنك التجاري:

ظهرت البنوك التجارية نتيجة تطور الأعمال التي كان يقوم بها الصباغة و الصيرافة و المرابين في أوروبا. حيث يحفظون ودائع التجار و يسلمونهم شهادات إيداع تثبت حقوق المودعين مقابل عمولة يتقاضونها، ثم أصبح الناس يتعاملون بهذه الشهادات دون سحب ودائعهم الحقيقية و إذا سحب منها جزء عادة ما يتم إيداع كميات جديدة. و لما لاحظ الصيرافة ذلك فكروا في الاستفادة منها بإقراضها للغير مقابل الحصول على فوائد مستغلين ثقة المودعين و المقترضين.

ثانياً- البنك التجاري (بنك الودائع):

هو المؤسسة التي تتعامل في الدين أو الائتمان، فهو يحصل على ديون الغير ويعطي مقابلها وعودا بالدفع تحت الطلب أو بعد أجل قصير.

ثالثاً- وظائف البنك التجاري:

1. التوسط بين المدخرين (المقرضين) والمستثمرين (المستقرضين) وهي عبارة عن تجميع المدخرات ووضعها في متناول الأفراد أو المشروعات الراغبة في الاقتراض؛
2. خلق النقود وهي وظيفة أشد أهمية من الوظيفة الأولى تتميز بها البنوك التجارية ويمكن من خلالها التأثير على عرض النقود وسيتم شرحها بالتفصيل لاحقاً؛
3. العمليات البنكية الأخرى وتمثل في تسوية حسابات الزبائن.

رابعاً- خصائص البنوك التجارية:

1. رقابة البنك المركزي، تتأثر أعمال البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، حيث أن للبنك المركزي سلطة الرقابة علي البنوك العاملة في الدولة، وتحديد النسب الخاصة بنشاطها مثل نسبة الإحتياطي القانوني، ونسبة السيولة، وتحديد أسعار الخصم، وتسعير بعض الخدمات.
2. التعدد والتنوع، حيث تعدد البنوك التجارية وتنوع تبعاً لحاجة النشاط الاقتصادي إلى النقود الورقية والمعدنية و البنكية ، وحسب طبيعة التعاملات . وتنتشر فروع البنوك التجارية بين الأماكن المختلفة حسب التوزيع المكاني (الجغرافي) لهذا النشاط ، أو أزمنة ممارسته.

3. اختلاف النقود البنكية عن النقود القانونية في قوة الإبراء، وتزايد قوة إبراء النقود البنكية بالمزيد من الثقة في أدوات البنوك التجارية وأعمالها، وزيادة الوعي البنكي وانتشاره بين السكان، وبالتعامل السليم بالقواعد والأنظمة والتعليمات التي تحكمه.

4. تحقيق الأرباح، تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق الأرباح من خلال جميع الأعمال التي تمارسها سواء لعملائها أو للآخرين .

خامساً- خدمات البنوك التجارية:

1. قبول الودائع بجميع أنواعها وإيداعها في حسابات الزبائن؛
2. إقراض الأموال ومنح التسهيلات الائتمانية؛
3. خصم الأوراق التجارية، مثل الكمبيالات أو تحصيلها عندما يحين موعد استحقاقها؛
4. بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها أو لحساب الزبائن، والقيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب الزبائن؛
5. القيام بخدمات بالنيابة عن زبائنهم، مثل التحويلات النقدية وتحصيل الشيكات أو الكمبيالات، وسداد الديون نيابة عنهم عند موعد الاستحقاق.

سادساً- الودائع:

وهي المصدر الرئيسي لمكونات البنك التجاري وتكون عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها لدى البنك التجاري وتنقسم إلى ما يلي:

1. الودائع الجارية (تحت الطلب) : وهي عبارة عن مبلغ من المال يودع لدى البنك يمكن سحبه دون إخطار مسبق ولا تدفع البنوك التجارية فوائد على هذا النوع من الودائع وهو مصدر أساسي لسيولة البنك.
2. ودائع التوفير: وهي ودائع تودع لدى البنوك لآجال طويلة وتدفع عنها البنوك أسعار فائدة تحدد مسبقاً ومعظم هذه الودائع شخصية ونسبتها لإجمالي الودائع ضئيلة جداً.
3. الودائع الثابتة الأجل (الاستثمار): وهي ودائع يلتزم بها البنك بموجبها الدفع في وقت لاحق ويتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع و البنك و يقوم البنك بدفع سعر فائدة عليها لئن المودع يضحي بسحب وديعته ويتلقى لقاء ذلك ثمن هذه التضحية وهو سعر الفائدة.

سابعاً- البنوك التجارية و دورها في عرض النقود:

1. خلق الودائع والائتمان: تقوم البنوك التجارية بقبول ودائع الأفراد وتتعامل في هذه الودائع حيث تتعامل في الائتمان بتقديمها القروض للغير ، ولذلك يسميها الكثير من الاقتصاديين بنوك الودائع، وهي لا تقوم بإقراض هذه

الودائع الحقيقية وإنما تقوم باشتقاق نقود خطية لتزيد من حجم أرباحها. وتعد عملية إصدار النقود البنكية أهم وظائف البنك التجاري و أخطرهما حيث يترتب عليه كمية متزايدة من النقود.

و الودائع البنكية تشمل في الأصل ودائع حقيقية لدى البنوك ، غير أن غالبية الودائع تنشأ من طرق أخرى، فقد يصبح للشخص وديعة في البنك نتيجة لقرض منحه هذا البنك لزيونه ثم تركه للزيون لدى البنك و لم يسحبه على الفور، والبنك يقوم بإقراض زبائنه عن طريق قيود كتابية في دفاتره، و لذلك تسمى نقودا كتابية، والشيك هو وسيلة تداول النقود الكتابية.

و قبل الدخول في شرح عملية خلق الائتمان سنجيب عن السؤال الأتي و هو : كيف استطاعت البنوك التجارية أن تخلق الودائع والائتمان؟

إن تلك العملية تمت استنادا للشروط الأساسية التالية:

أ. إن المودعين لديهم الثقة بالبنوك في البنوك التجارية بالوفاء بالتزاماتها المتمثلة برد ودائعهم عند الطلب أو حين يحين أجل استردادها مما يشجعهم على الاستمرار بالإيداع لدى البنوك التجارية.

ب. هذه الثقة تجعل المودعين لا يفكرون بسحب ودائعهم إلا عندما تقتضي الحاجة لسحبها.

ج. تقدم العادات البنكية ونضوج الوعي البنكي لدى المودعين يدفعهم للتعامل بال شيكات لتسوية مبادلاتهم دون الحاجة للنقود وهذا بالتالي يزيد من حجم الودائع لدى البنوك.

د. من خلال التجارب العملية ثم إثبات أن سحوبات المودعين تقارب حجم إيداعات المودعين الجديدة إن لم تكن أقل منها.

2. كيف يتم خلق نقود الودائع:

يقصد بهذه العملية مد السوق بنوع من النقود أو وسائل الدفع والتي تؤثر بالتالي في كمية النقود المعروضة وبالرغم من إن إصدار النقود هو في أيدي البنك المركزي فقط إلا أن البنوك التجارية لديها القدرة عن طريق قبول ودائع الأفراد ثم منح القروض أن تؤثر في حجم النقود المعروضة.

مثلاً : إذا قام شخص بإيداع 10000 دج في أحد البنوك التجارية ولكن البنك (أ) فإن إيداعه المبلغ لن يؤثر على ميزانية البنك والتي هي:

أصول	خصوم
10000 دج (نقدية)	10000 دج (ودائع)

لكن البنك يقوم باستثمار هذه النقود بشكل قروض يمنحها الغير فلو افترضنا أن نسبة الاحتياطي القانوني الذي تلزم السلطات النقدية البنوك التجارية. بالاحتفاظ به هي 20% يقوم البنك بإقراض 8000 دج لشخص آخر و يحتفظ بـ: 2000 دج بشكل نقدي (نقود سائلة) وتعتبر ميزانية البنك التجاري لتصبح كالتالي:

أصول	خصوم
2000 دج (نقدية)	10000 دج (ودائع)
8000 دج (قروض)	

والذي سيحدث أن هذا المبلغ الجديد 8000 الذي أقرضه البنك للشخص سيقوم بإيداعه إما في نفس البنك أو في بنك آخر فلو يتم إيداعه في البنك (ب) مثلاً تصبح ميزانية البنك كالتالي:

أصول	خصوم
8000 دج (نقدية)	8000 دج (ودائع)

والتي يمكن للبنك أن يقوم بإقراضها مع الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني لتصبح الميزانية كالتالي:

أصول	خصوم
1600 دج (نقدية)	8000 دج (ودائع)
6400 دج (قروض)	

وهكذا يتم تداول القروض من بنك لآخر . بحيث إذا تتبعنا جملة القروض التي تستطيع البنوك التجارية أن تمنحها يظل نسبة الاحتياطي القانوني مساوية 30000 دج بينما تحتفظ البنوك بمبلغ 10000 دج وهي قيمة الوديعة الأولى وذلك تبعاً لمضاعف الائتمان أي أن إجمالي الاحتياطي القانوني سيكون مساوياً للوديعة الأولى .

أي أن البنوك التجارية قد قامت بخلق نقود و ودائع تقدر بخمسة أضعاف الوديعة المبدئية ويمكن استنتاج ذلك من خلال الجدول الآتي:

رقم البنك	الودائع	القروض	الاحتياطي القانوني	نسبة الاحتياطي القانوني
أ	1000	8000	2000	20%
ب	8000	6400	1600	20%
ج	6400	5120	1280	20%
د	5120	4096	1024	20%
.....				
المجموع	50000	40000	10000	20%

إجمالي المبالغ المدوعة = إجمالي القروض + الوديعة الأولى

$$10000 + 40000 = 50000$$

أ. مضاعف الائتمان (الودائع المشتقة): هو: "عبارة عن عدد المرات التي يضاعف بها الائتمان البنكي".

وقانونه على الشكل التالي:

$$RRR / 1 = M$$

حيث:

- (M): مضاعف الائتمان

- (RRR): نسبة الاحتياطي القانوني.

ولكن هناك نسبة من الودائع تسحب ولا يتم إيداعها مرة أخرى في البنوك على تستخدم في الاتفاق الاستهلاكي أو أي وجهة أخرى من وجوه الإنفاق وتسمى هذه النسبة (نسبة التسرب) (L) أي أنها النقود خارج الجهاز البنكي كما نلاحظ يقلل التسرب النقدي من قدرة البنك التجاري على خلق الائتمان.

- نسبة تسرب النقود: و هي: "نسبة المبالغ التي لا تودع مرة أخرى في البنوك ومن ثم تتغير مضاعف الائتمان".

لتصبح المعادلة النهائية على الشكل التالي:

$$L + RRR/1 = M$$

و تمثل (L): نسبة التسرب

مثال: باعتمادنا على معطيات المثال السابق، كم هو مضاعف الائتمان علماً بأن نسبة التسرب = 5% ؟

$$L + RRR/1 = M$$

$$4 = 25\% = 20\% + 5\% / 1 = M$$

إجمالي الودائع = الوديعة الأولى × مضاعف الائتمان

$$4 \times 10000 = \text{إجمالي الودائع}$$

$$40000 \text{ دج} = \text{إجمالي الودائع}$$

إجمالي القروض = إجمالي الودائع - الوديعة الأولى

$$10000 - 40000 = \text{إجمالي القروض}$$

$$30000 \text{ دج} = \text{إجمالي القروض}$$

إجمالي النقود = إجمالي الودائع + الوديعة الأولى

إجمالي النقود = 10000 + 40000

إجمالي النقود = 50000 دج

ب. العوامل المؤثرة في مضاعف الائتمان:

- نسبة الاحتياطي القانوني علاقة عكسية؛
- نسبة التسرب علاقة عكسية؛
- التغير في العادات البنكية كلما تغيرت نحو خفض الإنفاق وزيادة الودائع يزداد المضاعف.

يتضح لنا مما سبق أن :

1. الاحتياطي الاجباري القانوني شرط ضروري لخلق نقود الودائع، والودائع المشتقة؛
2. تتوقف قدرة البنك علي منح الائتمان علي نسبة الإحتياطي القانوني وترتبط بها بعلاقة عكسية، فكلما إنخفضت هذه النسبة زادت قدرة البنك علي منح الائتمان، والعكس صحيح.
3. للوديعة الأولية دور في مضاعفة خلق الودائع المشتقة ومنح الائتمان، فكلما زادت الوديعة الأولية زادت قدرة البنك علي خلق الائتمان، والعكس صحيح.

نتائج مهمة عن الودائع: مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها :

1. كلما انخفضت الودائع الاستثمارية أو الادخارية وكلما ارتفعت الودائع الجارية (تحت الطلب) في الوقت نفسه زادت قدرة البنك علي منح الائتمان (لأنه عادة لا يتم استخدام الودائع غير الجارية في منح الائتمان)؛
2. كلما زادت النقود المتداولة خارج الجهاز البنكي (نسبة التسرب) انخفضت قدرة البنوك علي منح الائتمان
3. كلما انخفض سعر الفائدة على الودائع الاستثمارية أو الادخارية زاد الطلب على الودائع الجارية، وزاد حجم النقود المتداولة خارج الجهاز البنكي.
4. كلما انخفض العائد على الاستثمار ارتفع حجم الودائع في البنوك ، خاصة الودائع غير الجارية والعكس صحيح .
5. كلما انخفض العائد علي الودائع الاستثمارية أو الإدخارية زادت الودائع الجارية ، التي تحت الطلب، أو زادت النقود المتداولة خارج الجهاز البنكي.